Can't see images? Click here...

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات
Lebanese Association for Democratic Elections

ملخص دوري

__www.lade.org.lb__

في عدد تشرين الأول 2017 من النشرة الدورية

- "مطرحك الطبيعي هو البيت"!
- لادي بالمرصاد
- حملات مكثفة...
- "خلي عينك عليها"

"مطرحك الطبيعي هو البيت"

لأنّ **المشاركة السياسية للمرأة** لطالما شكّلت عنوانًا نضاليًا أساسيًا بالنسبة للجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات "**لادي**"، التي تسعى من خلال برامجها ومشاريعها المختلفة إلى الدفع بقضية المرأة إلى أن تصبح قضية إجتماعية عامة وليست قضية على هامش

قضايا المجتمع تعنى بها المرأة فقط، أطلقت الجمعية خلال شهر تشرين الأول حملة إعلانية تمحورت حول المشاركة السياسية للمرأة، أرادت من خلالها تسليط الضوء على أهمية هذه المشاركة، وتحفيز النساء وحثهنّ على تفعيل دورهنّ في المجتمع والسياسة.

ومن خلال صور نمطيّة قد تبدو صادمة للوهلة الأولى، على غرار "**مطرحك الطبيعي هو البيت**"، "**الاولاد مسؤوليتك وحدك**"، "**كيف بتسترجي تواجهي رجال**"، وغيرها، توجّهت الجمعية بشريط دعائي قصير ومعبّر إلى المرأة اللبنانية، مسلّطة الضوء على عقلية ذكورية لا تزال تتحكّم بالمجتمع، على الرغم من كلّ ظواهر التقدم، عقلية لا تزال تحيّد المرأة عن المشاركة السياسية، بمعنى المشاركة في صنع القرار السياسي والاداري والتحكّم في الموارد على المستويات كافة، فضلاً عن الاهتمام والمشاركة الفاعلة في الشأن العام.

أما الرسالة التي هدفت "لادي" لايصالها من خلال هذا الاعلان فتختصرها العبرة التي ختمت بها، "**إذا هيك المجتمع بيشوفك ما تستسلمي... بإيدك بتغيّري الواقع**"، رسالة أرادت من خلالها "لادي" أن تضع المجتمع أمام مسؤولياته من جهة، وأن تقول للنساء إنهن شريكات أساسيات في صناعة القرار السياسي في الوطن، بالرغم من كل المعوّقات والصور النمطية التي يواجهنها في حياتهن اليومية، علّ هذا الصوت يصل الى نساء لبنان، ويجد الصدى في الاستحقاق الانتخابي المقبل.

يُذكَر أنّ هذه الحملة، التي انتشرت عبر معظم المواقع الإلكترونية اللبنانية، إضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي، تأتي في إطار مشروعٍ واسع النطاق بدأته الجمعية السنة الماضية، بدعم من **منظمة هيفوس** الدولية، حيث راقبت الجمعية الانتخابات البلدية للعام 2016 **من منظور جندري** وأصدرت تقريراً مفصلاً وخلاصاتٍ ذات أهمية كبيرة في الانتخابات المقبلة، بالإضافة الى نشاطات عديدة أخرى، خصوصاً قبل الانتخابات، تحت عنوان "**سيدات مشاركات في العمل السياسي**".

لادي بالمرصاد

خلال شهر تشرين الأول، بقيت المماطلة سيّدة الموقف في

التعاطي الرسمي مع الانتخابات النيابية، خصوصًا مع عدم عقد أيّ اجتماعٍ **للجنة الوزارية المكلفة البحث بتطبيق قانون الانتخاب** لأكثر من شهرٍ كامل، قبل أن تلتئم مجدّدًا في أواخر الشهر، ليتبيّن أنّ المسائل الخلافية لا تزال هي هي، من **البطاقة البيومترية**، إلى **الاقتراع مكان السكن، والتسجيل المُسبق**، وغير ذلك. وعلى الرغم من إصرار القوى والأحزاب السياسية المختلفة على تاكيد مضيّها بإجراء الانتخابات في الموعد المقرّر لها في أيار 2018، فإنّ التشكيك بالنوايا بقي حاضرًا، خصوصًا في ظلّ غياب أيّ إجراءاتٍ عمليّة من شأنها طمأنة المواطنين إلى أنّ الأمور تسلك الطريق الصحيح.

ولم تكن الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات بعيدة عن هذا الجو، وهي تابعت عن كثب التحضيرات للانتخابات النيابية، وما تقوم به الجهات المعنيّة ولا سيما وزارة الداخلية على هذا الصعيد، ولذلك، أصدرت خلال شهر تشرين الأول بيانَين تعليقًا على النقاشات السياسية الجارية، خصوصًا حول البطاقة الممغنطة والبيومترية والتسجيل المسبق، أوضحت من خلالهما الكثير من الحقائق التي دار لغطٌ حولها. ففي الثاني من تشرين الأول، وعلى وقع السجال بين مختلف الأحزاب السياسية حول الانتخابات النيابية، أصدرت الجمعية بياناً دقّت فيه ناقوس الخطر، منبّهة إلى أنّ الحديث عاد الى **المربّع الأوّل** بين الأحزاب والقوى السياسية، ما يضع الانتخابات النيابيّة المقبلة في أيار 2018 في**دائرة الخطر** وينذر بدخول البلاد في أزمةٍ سياسيّةٍ جديدة لا تُحمد عقباها. وإذ اعتبرت أنّ التلاعب بتوقيت موعد إجراء الانتخابات (أكان لتقريبه أو لتأخيره) هو ليس خياراً بيد القوى السياسية مهما كانت الظروف، لأنّ ذلك يؤثّر بشكل جذري على ديمقراطية الانتخاب، طالبت **بتثبيت موعد الانتخابات العامة** في 6 أيار 2018 على أن تنتهي ولاية المجلس الحالي في 21 أيار 2018 والإقدام على **دعوة الهيئات الناخبة** في أقرب فرصة، إضافة إلى **البدء فوراً بالتثقيف الانتخابي للمواطنين** بناءً على ما جاء في القانون حتى يتسنى للناخبين فهم ماهية القانون الجديد وآليات الاقتراع المرتبطة به.

ومع انقضاء الشهر من دون أن تبرز أيّ خطواتٍ ملموسة على هذا الصعيد، عادت الجمعية وأصدرت بياناً ثانياً في 27 تشرين الأول، لفتت فيه إلى أنّ **مخالفتين ارتكبتهما وزارة الداخلية** لغاية تاريخه، تمثّلتا في **صدور مرسوم تشكيل هيئة الاشراف على الانتخابات دون تحديد بدلات الأعضاء** خلال فترة توليهم لمهامهم، **وتحديد وزير الداخلية موازنة الانتخابات قبل أن تلتئم الهيئة** وتعمل على وضع نظامها الداخلي وتحديد موازنتها. وجدّدت الجمعية مطالبتها مختلف القوى السياسية بالكفّ عن التراشق بالملف الانتخابي، داعيةً الوزارة إلى **الشروع فوراً بالتحضير لإجراء الانتخابات النيابية** وذلك من خلال وضع خطة عمل واضحة المعالم ووضع آلية التسجيل المسبق للراغبين بالاقتراع في أماكن سكنهم دون إبطاء.

حملات مكثفة

في وقتٍ لم تباشر هيئة الاشراف على الانتخابات عملها، خصوصًا لجهة الشروع بتثقيف الناخبين حول قانون الانتخاب الجديد، رغم أنّ الوقت بدأ يضيق لذلك، كثّفت الجمعية خلال شهر تشرين الأول نشاطها على هذا الصعيد، وعقدت لهذا الغرض سلسلة من اللقاءات الحوارية وورشات العمل، التي شكّل **القانون الانتخابي** والمفاهيم الجديدة التي أدخلها

إلى متن الثقافة الانتخابية اللبنانية، عنوانها الأساسي.

وحرصت الجمعية خلال هذا الشهر على استهداف طلاب الجامعات، الذين سيقترع معظمهم للمرّة الأولى في الانتخابات النيابية المقبلة. وفي هذا السياق، عقدت الجمعية جلستين في **جامعة الروح القدس – الكسليك** الأولى في 9 تشرين الأول، والثانية في 23 تشرين الأول، حيث قام أحد منسّقيها ربيع رعيدي بشرح القانون ومفاهيمه للطلاب. كما شاركت الجمعية في لقاء حواريّ في **جامعة بيروت العربية** يوم الأربعاء 11 تشرين الأول، حيث قدّم نائب الأمين العام للجمعية عباس أبو زيد عرضاً عن القانون للطلاب. وفي 21 تشرين الأول، كانت جلسة عمل في **الجامعة اليسوعية – طرابلس**، شرحت خلالها عضو الهيئة الادارية في الجمعية الدكتورة ريما أدهمي مبادئ قانون الانتخاب للطلاب. وفي 27 تشرين الأول، شكّل قانون الانتخاب محور جلسة حوارية في **جامعة هايكازيان**، أدارها منسق قسم الأبحاث في الجمعية علي سليم.

وفي سياق جلسات التثقيف الانتخابي أيضًا، شاركت لادي يوم الاثنين 9 تشرين الأول في لقاء حواري بدعوة من نادي **كرز وليمون**، حيث تولى عضو الهيئة الادارية الدكتور علي مراد إدارة الجلسة. وفي مجمع ميشال المر الرياضي في منطقة **المتن**، كان اللقاء يوم الثلاثاء 10 تشرين الأول، وذلك بدعوة من جمعية "**لبنانيون**"، حيث قدّم الأمين العام الأسبق للجمعية عدنان ملكي العرض حول قانون الانتخاب، وتناول مختلف الإشكاليات التي يطرحها. وبدعوة من **الجمعية اللبنانية للتعايش والانماء**، شاركت الجمعية يوم السبت 14 تشرين الأول في جلسة حوارية حول في أوتيل بالميرا في **بعلبك**، حيث استعرض عضو الهيئة الادارية فراس علام أبرز بنوده ومواده. وإلى **زحلة**، وتحديدًا أوتيل القادري، انتقلت الجمعية يوم الاربعاء 18 تشرين الأول، وذلك بدعوة من جمعية "**لبنانيون**"، حيث قدّم عضو الهيئة الادارية محمد جبارة عرضاً حول قانون الانتخاب، شارحاً مفاهيمه الأساسية.

أما يوم الخميس 19 تشرين الأول، فكان اللقاء في **عرمون**، بدعوة من الحزب الشيوعي اللبناني، حيث أدار عضو الهيئة الادارية في الجمعية الدكتور علي مراد الجلسة. وإلى الشمال، انتقلت الجمعية يوم السبت في 21 أيار، حيث قدّم نائب الأمين العام للجمعية عباس أبو زيد عرضاً حول القانون، وناقش دور البلديات في الانتخابات، وذلك في قاعة **بلدية دير عمار**. وفي 23 تشرين الأول، شاركت الجمعية في ورشة عمل بدعوة من جمعية "**كلنا إرادة**" في مكاتبها في منطقة بيروت الإدارية، حيث تولى نائب الأمين العام للجمعية عباس أبو زيد شرح مفاهيم قانون الانتخاب، مقارناً بينه وبين القوانين الانتخابية السابقة. وفي 24 تشرين الأول، شاركت الجمعية في جلسة حوارية حول قانون الانتخاب في **وادي شحرور**، حيث تولى شرح مفاهيم القانون الجديد وأساسياته الخبير الانتخابي عمار عبود، الذي عاد وقدّم عرضًا ثانيًا في زحلة في 26 تشرين الأول، بدعوة من "**مسيرة وطن**".

"خلي عينك عليها"

شكّل شهر تشرين الأول فرصةً للجمعية للعب دورٍ من أدوارها الأساسيّة، ألا وهو مراقبة الانتخابات، فقد شهد هذا الشهر على انتخاباتٍ طلابية في معظم الجامعات الخاصة. وفي كلّ هذه الاستحقاقات، كانت الجمعية حاضرة حيث راقبت سير العملية الانتخابيّة وأصدرت بيانًا ضمّنته ملاحظاتها وتوصياتها.

البداية كانت في 6 تشرين الأول، حيث راقبت الجمعية الانتخابات الطلابية التي نظمتها الجامعة اللبنانية الأميركية في فرعيها في بيروت وجبيل. وقد أصدرت الجمعية بياناً عرضت فيه

لملاحظاتها حول الانتخابات الطلابية، على مستوى قانون الانتخاب، كما آلية الاقتراع، إضافة إلى الأجواء العامة المرافقة لآلية التصويت.

وفي 13 تشرين الأول، راقبت الجمعية الانتخابات الطلابية في كل من الجامعة الأميركية AUB وجامعة سيدة اللويزة NDU، وذلك منذ بدء عملية التصويت وحتى انتهاء عمليات الفرز وإعلان النتائج. وأصدرت في نهاية النهار بيانّين حول مراقبة العملية الانتخابية، ضمّنتهما ملاحظاتها كافة حول قانون الانتخاب، آلية الاقتراع، الأجواء المرافقة لعملية التصويت، وعمليات الفرز.

أما يوم الثلاثاء 17 تشرين الأول، فقد راقبت الجمعية انتخابات الهيئة الطلابية في جامعة رفيق الحريري "RHU"، وأصدرت بياناً حول مشاهداتها وملاحظاتها، علمًا أنّ المنافسة في هذه الانتخابات قد تمّ حصرها بين خمسة مرشحين على ثلاثة مقاعد شاغرة في كلية الهندسة، بعدما حسمت التزكية مصير مقاعد سائر الكليات.

وفي 27 تشرين الأول، راقبت الجمعية انتخابات الهيئة الطلابية في جامعة سيدة اللويزة "NDU" في الكورة (فرع شمال لبنان)، وأصدرت على جري العادة بيانًا ضمّنته ملاحظاتها كافة، وكذلك فعلت في 31 تشرين الأول، الذي شهد على انتخابات طلابية في الجامعة اللبنانية بمختلف فروعها.

وبالموازاة، راقبت الجمعية انتخابات المجلس الطلابي لمدرسة "يسوع ومريم"، التي نظّمتها إدارة المدرسة لطلابها يوم الاثنين 23 تشرين الأول، معتمدة المعايير المتعارف عليها في الاستحقاقات الانتخابية الرسمية، سواء لجهة الدخول وراء المعزل، أو الحبر السري، وذلك بما يؤمّن سرية الاقتراع، وفي ظل وجود مراقبين. وقد جرت الانتخابات بأجواء هادئة، في ظلّ حماسةٍ لافتة من الطلاب، ترجمت من خلال إقبالهم على صناديق الاقتراع، على امتداد فترة التصويت.

Copyright © 2017
LADE, All rights reserved
info@lade.org.lb +961 -1-333713

Lebanese Association for Democratic Elections

Petro Trad Street, Sodeco 7 Bldg, 5th fl.

SHARE TWEET FORWARD

Unsubscribe